التقرير اليومي

2007/7/7

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

إنقلاب حماس في غزة

(التحول الجوهري في السياسة الفلسطينية)

المعهد الدولي للدراسات الأمنية–المملكة المتحدة؛ حزيران 2007

في غضون أربعة أيام في منتصف حزيران 2007، تمكنت "القوة التنفيذية" لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) من فرض سيطرتها على كامل قطاع غزة، كاسحة بذلك قوى أمنية أساسية وميليشيا الفئة المتحالفة والموالية لخصمها الوطني المعروف، منظمة فتح. أما محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية، ومنظمة فتح، مقلدين الحكومات العربية والحكومة الإسرائيلية، فلم يتأخرا في تصنيف هذا العمل على أنه إنقلاب عسكري مخطط له جيداً. ورد عباس بحل حكومة الوحدة الوطنية– المنعقدة مؤخراً في آذار، والتي كانت برئاسة رئيس الوزراء إسماعيل هنية من حماس– وتشكيل حكومة طوارئ بقيادة وزير المالية الأسبق سلام فياض، يكون مركزها مدينة رام الله في الضفة الغربية، واعداً بإجراء إنتخابات برلمانية ما إن تسمح الظروف بذلك.

وقد أدى هذا الإستيلاء (على غزة) الى إدانة الولايات المتّحدة والأوروبيين لحماس، وإعتراف خارجي واسع بحكومة الطوارئ، وتصريح واضح لا لبس فيه بالدعم الدولي لعباس. و تم، الآن، إضفاء السمة الرسمية على ظهور مكتب رئيس السلطة الفلسطينية كحكومة أمر واقع موازية عقب فرض العقوبات المالية الدولية على الحكومة بقيادة حماس في آذار 2007، رسمياً الآن. وهناك الآن حكومتان متعاديتان في غزة ورام الله، كل منها تدعي لنفسها الشرعية الدستورية.

أما "قوانين اللعبة" المقبولة عادة لمواصلة إدارة السياسات الوطنية الفلسطينية فقد فقدت، ما يجعل من المستحيل تقريباً إجراء إنتخابات جديدة أو المحافظة على السلم الإجتماعي. فمع حماس القوية والمثبتة جداً، وفتح المنقسمة والواهنة جداً، وحكومة الطوارئ المفتقرة للسيطرة بمعناها الكامل في الضفة الغربية المحتلة إسرائيلياً، من غير المرجح أن ينقلب الوضع الموجود على الأرض في المستقبل القريب.

ضعف فتح البارز

إنّ الإنهيار المفاجئ في غزة هو نتيجة مباشرة للسياسات المؤيّدة من قِبَل "الحرس القديم" لفتح– الذين يشكلون اللجنة المركزية للحركة، المستشارين الرئاسيين الأصليين من حقبة ياسر عرفات، ومحمود دحلان، الرئيس الطموح والأسبق لجهاز الأمن الوقائي للسلطة الفلسطينية في غزة، والذي يشغل الآن منصب مستشار الأمن الوطني لعباس. وكانت هذه السياسات مؤيدة أيضاً من قِبَل المسؤولين الأميركيين المسؤولين عن السياسة الفلسطينية: نائب مستشار الأمن القومي المحافظ إيليوت أبرامز، ومساعد وزيرة الخارجية لشؤون الشرق الأدنى دايفيد والش. وقد وفر تحالفهما الدعم الأميركي للمجموعة التي كانت تتحمل المسؤولية الأكبر بما يتعلق بالمحاباة والفساد اللذان تفشيا كالوباء في السلطة الفلسطينية تحت حكم عرفات، كما كانت تتحمل المسؤولية الأكبر بخصوص عرقلة الإصلاح في القطاعات الإقتصادية، الإدارية والأمنية عقب موته.

وقد ساهمت هذه العوامل بإرتفاع حاد في الجريمة وفقدان سلطة القانون، وكذلك في الإنحدار الشديد في تقديمات الخدمات العامة في عامَيْ 2004– 2005، وأدت، بشكل مباشر، الى إنتصار حماس الإنتخابي في كانون الثاني 2006. وهيمنت هذه المجموعة على أكثرية "الحرس الشاب" لفتح وقادة المجتمع الأهلي الذين أيدوا قبول دعوة حماس المبدئية في شباط 2006 للإنضمام الى حكومة وحدة وطنية، التي عارضتها الولايات المتّحدة بقوة، ومنعت تسليم مسؤولية القوى الأمنية للسلطة الفلسطينية الى وزير الداخلية الجديد.

وفي حين كان هناك صحة في إتهام فتح وبأنّ هجوم حماس كان يعادل الإنقلاب في تأثيره، فإن إدعاء حماس المضاد بأنها كانت تدافع عن حكومة منتخبة ديمقراطياً ضد حملة لإزالتها من سلطة كان أيضاً من دون أساس. وعلى مدى العام السابق، قام رجال فتح المسلحين بالتعدي، تكراراً، على المبنى البرلماني ووزارات تديرها حماس.

وقد رفض قادة القوى الأمنية الفلسطينية صراحة أخذ الأوامر من الحكومة، في حين واصلت مراكز الخدمة المدنية، التي تهيمن عليها فتح، القيام بإضراب ضعيف من أيلول 2006 وحتى كانون الثاني 2007. أما أجهزة الأمن الوقائي التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة، فقد أدارت حملة، على مستوى صغير، من الإغتيالات والخطف ضد حماس، الأمر الذي ردت عليه من النوع نفسه؛ فبأوائل حزيران، قامت، وبشكل فعال، بالتخلص من الأمن الوقائي و أطر عمل مكتب الإستخبارات العامة، الذي تهيمن عليها فتح.

أما تصعيد حزيران، فقد تسبب به إيمان حماس بأنّ الحرس الرئاسي للسلطة الفلسطينية، الذي ساعد في بنائه المنسق الأمني الأميركي اللوتانت الجنرال كيث دايتون في دعم 3500 رجل، وذلك منذ آب 2006، فكان مصمماً للسيطرة على غزة، وكان التوقيت هاماً. وقد وقع عباس، هنية ورئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل، الموجود بشكل طبيعي في دمشق، إتفاقاً لتقاسم السلطة برعاية سعودية، وذلك في شباط 2007، وشكلوا حكومة وحدة وطنية في منتصف آذار. وفي رد على ذلك، تم تسريع دعم الحرس الرئاسي، إذ رتبت الولايات المتّحدة نقل 2000 بندقية وذخائر من مصر، وذلك في أواخر كانون الأول 2006. وفي أواخر نيسان، نقلت الحكومة الإسرائيلية 375 بندقية أخرى؛ إلتزمت الولايات المتّحدة بمبلغ 59 مليون دولار للتدريب وتوفير تجهيزات غير خطيرة، وحثت، سراً، الحلفاء العرب على تمويل عمليات أخرى لشراء أسلحة. وكانت الأردن ومصر قد إستضافتا كتيبتين على الأقل بغرض التدريب، إحداهما تم نشرها في غزة عندما إستُأنفت الصدامات في منتصف أيار.

ومع وجود نصف كتلتها البرلمانية ووزرائها في الحكومة في الضفة الغربية رهن الإعتقال الإسرائيلي منذ خطف العريف الإسرائيلي جلعاد شاليط من قِبَل مسلحين فلسطينيين في 28 حزيران 2006، إستنتجت حماس بأنّ قاعدة حكومتها الباقية في غزة في خطر وأطلقت ما كان في الواقع إنقلاباً إستباقياً.

سوء الحسابات الأميركية

لقد أساءت الولايات المتّحدة حساباتها بشكل خطير. فهي إعتمدت بشكل مفرط على دحلان، الذي تحدى حماس، بجرأة، أمام حشد مؤلف من 100,000 من الداعمين، وذلك في أيار، لكنه في ما عدا ذلك ظل في الخارج للشهرين التاليين حتى قيام حماس بالإستيلاء على غزة. وكانت الإدارة الأميركية قد بالغت في تقديرها التجانس الإيديولوجي والتنظيمي لفتح، التي إنهارت بوجه هجوم حماس. وهذا عائد، في جزء منه، إلى أن أعضاء فتح كانوا منقسمين بعمق حول السياسة تجاه حماس، مع أكثرية معارضة للمواجهة وغير مطمئنة للإحتضان الأميركي الشديد. وبواسطة تركيز هجومها على الأمن الوقائي وشبكات الإستخبارات العامة، أبقت حماس، وبمهارة، معظم أعضاء فتح خارج الجدل والخلاف.

أما ظروف فتح فمن غير المرجح أن تتحسن في الوقت الذي تخضع فيه لإصطفاف داخلي ويُستدعى فيه دحلان وضباطه الأقرب، الملتجئين الآن الى رام الله، إلى المحاسبة بسبب الأحداث في غزة. فعباس يتعرض للهجوم لعدم تصرفه بشكل أسرع وأكثر حسماً في مواجهة تحدي حماس. أما على المدى الطويل، فستسوء التوترات الداخلية أكثر في الوقت الذي يسعى فيه خصم دحلان القديم، جبريل الرجوب، الرئيس الأسبق للأمن الوقائي في الضفة الغربية، ومروان البرغوثي، القائد المحبوب في "الحرس الشاب"، الذي يقضي 5 عقوبات مؤبدة في إسرائي، للنفوذ داخل "لجنة ميدان" القيادة الجديدة التي أسسها عباس في آذار والتي وضّبها دحلان مع الداعمين له. أما النتيجة المحتملة لذلك، فهي حدوث إستقطاب وإنقسام أكبر، الأمر الذي سيعيق قدرة حكومة الطوارئ على فرض، أو المحافظة على، القانون والنظام، كما سيؤدي الى تآكل مصداقيتها.

وفي هذه الأثناء، حظر حرس فتح القديم التواصل بين فتح وحماس، وهو يقوم بالضغط على حكومات غربية لفرض إغلاق عقابي على غزة، ووقف الصادرات وكل الواردات عدا المساعدات الإنسانية، لأنّ السلطة الفلسطينية توظف 44% من سكان غزة، حيث مستويات البطالة والفقر الشديد تتجاوز 40% والـ 60% على التوالي. وبأنّ 1,1 مليون شخص من أصل 1,4 يعتمدون حالياً على المساعدات الغذائية للأمم المتّحدة، مما يجعل إحتمال حدوث أزمة إنسانية أكثر شدة، حتى، مرتفعة الآن.

إسرائيل شريكاً للسلام؟

إنّ إستئناف تدفق المساعدات الدولية المعلنة من قِبَل الولايات المتّحدة لدعم عباس لن تقوي كثيراً حكومة الطوارئ، طالما أنها تفتقر لسيطرة ذات معنى على الوسائل والأدوات الرئيسة للحكومة: الأمن، التحرك والعبور، إستخدام الأرض والمياه، سجلات السكان، العملة، الجمارك والإتصالات. إذ لا يزال العائق الحاسم نظام الإغلاق الداخلي والحدودي الإسرائيلي، الذي قسم الضفة الغربية الى 10 مناطق مسوّرة رئيسة وعطّل التجارة والإدارة. وكان من المفترض أن يتم تخفيف هذا النظام جذرياً عقب الإنفصال الإسرائيلي عن غزة في أيلول 2005، والتوقيع بعد شهرين على "إتفاقية الحركة والعبور"، التي توسطت لها وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس. وعلى كل حال، فشلت إسرائيل بتنفيذ أي من عناصر هذه الإتفاقية، ولم تتقبل "معايير السرعة" التي إقترحها دايتون في أيار 2007 لإعادة تفعيل الإتفاقية.

لذلك، فليس مفاجئاً أن يكون عباس قد قدم لمحاوريه الدوليين، ولـــ "تل أبيب" 4 مطالب: الإفراج عن 700 مليون دولار من عائدات الجمارك والـــ VAT (ضريبة القيمة المضافة) التي جمعتها الحكومة الإسرائيلية لصالح السلطة الفلسطينية والتي إحتجزتها منذ وصول حماس الى السلطة؛ بدء محادثات ديبلوماسية هادفة وذات معنى؛ الحرية للقوى الأمنية الفلسطينية للتجنيد والتحرك؛ وإزالة نظام الإغلاق الداخلي الإسرائيلي وفق "إتفاقية التحرك والعبور" ومعايير دايتون. وقال الرئيس الإسرائيلي المنتخب شيمون بيريز بأنّ الحكومة سوف تقوم "بكل شيء ممكن"لمساعدة عباس، كما أكد رئيس الوزراء أولمرت بأنّ "حكومة غير حكومة حماس هي شريك سلام". لكن برغم الموافقة من حيث المبدأ على الإفراج عن 562 مليون دولار من عائدات السلطة الفلسطينية، فقد رفضت تل أبيب إزالة حواجز الطرقات أو قيوداً أخرى على الحركة،ومن غير المرجح أن تلبي المطالب الأخرى. كما أن من غير المرجح أن تقوم واشنطن بالضغط عليها للقيام بذلك.

وبالواقع، من غير المرجح كثيراً أن تقوم إسرائيل، بظل الظروف الحالية، بتخفيف سيطرتها على الضفة الغربية، حيث سيطرتها الأمنية المهيمنة هي التي ستحتوي إنتشار المواجهة بين حماس– فتح من غزة. ويدرس رئيس الوزراء الأسبق، إيهود باراك، الذي حل مؤخراً مكان عمير بيريتس كزعيم لحزب العمل ووزيراً للدفاع، على ما قيل وبشكل أكبر، مسألة إرسال 20,000 رجل من القوة العسكرية الى غزة للتخلص من حماس. وإذا ما حدث ذلك، فسيكون من المشكوك به أن يتمكن كل من عباس وفتح من إعادة فرض أي شكل من أشكال الحكومة المستقرة، خصوصاً في ضوء الإخفاقات السابقة والدولة الخطرة لمؤسسات السلطة الفلسطينية. وفي هذه الأثناء، ستجد إسرائيل نفسها في وضع إحتلالي متجدد لمجتمع ممزق، وبمرارة، أكثر من السابق بسبب العدواة الفئوية، العداوة الدموية العشائرية، وشبكات الإجرام.

وقد شعرت إسرائيل نفسها بالخطر بسبب الضرر الذي لحق بنسيج الحكم الفلسطيني في العام 2004، كما كانت الأمم المتّحدة وكذلك البنك الدولي قد حذرا تكراراً منذ أواخر 2005 بأنّ الإقتصاد المحلي هو في عملية سقوط حر، الأمر الذي يقود الى أزمة إنسانية، إرتفاع حالة عدم الأمان، والتفكك المؤسساتي النهائي.

مأزق المجتمع الدولي المحير

لا أحد يملك خطة موثوق بها، حتى الآن، لمرحلة "ما بعد الإنقلاب". فالوضع القائم الجديد لا يمكن أن يدوم بسبب الإهتراء المؤسساتي للسلطة الفلسطينية، فوضى فتح والإنحدار الإقتصادي– الإجتماعي المتراكم للفلسطينيين. ويبدو أن حماس تعاني، مع قيامها بتحركها، لجهة إعطاء إشارة عن إستعدادها للمحافظة على هدنة دائمة مع إسرائيل. فبالتركيز على حفظ القانون والنظام، والسلم الإجتماعي داخلياً، فإنها تكون قد أعلنت عن نيتها كبح ظاهرة المجموعات المسلحة منفدة القانون بنفسها و كذلك مكافحة الشبكات الإجرامية التي أصبحت متأصلة بعمق في المجتمع بسبب الأزمة الإقتصادية المستمرة. وسوف تعزز حماس موقعها الشعبي إذا ما نجحت في هدفها. كما قامت بإطلاق سراح جميع سجناء فتح الذين قبضت عليهم خلال هجومها وأعلنت العفو عن ضباط فتح الأمنيين الموجودين على قائمتها كمطلوبين، وطلبت بأن يعود فريق القوى الأمنية الفلسطينية الى مواقعهم ويداوموا أوقات عملهم، رغم أنهم سيكونوا تحت إمرة قادة حماس الجدد.

وعلى كل حال، سوف تكون حماس تحت الضغط لإستئناف هجماتها على إسرائيل إذا ما تم تشديد الخناق على غزة لتخاطر بالراديكالية داخل صفوفها إذا لم ترد عسكرياً. وهناك مجموعات جديدة تتبنى خطاب وتكتيكات مجاهدي القاعدة– مثل جيش الإسلام، سيوف الحق، ألوية الجهاد المقدس– قد سبق وظهرت، مما يشير الى إتجاه الأحداث المستقبلية.

وسيكون على المجتمع الدولي أن يخطو ويتقدم بإحتراس وحذر شديدَيْن إذا ما كان يُراد تجنب إنهيار تام للنظام في غزة. إنّ سياسة محدودة بدعم حكومة الطوارئ للسلطة الفلسطينية معرضة لخطر الفشل: فالإحتمال الأخرق بالنسبة لواشنطن وعواصم أخرى هو أنّ حماس قد

تثبت بأنها محاور أكثر إتكالاً وقادرة على المحافظة على القانون والنظام داخلياً، وبأنها ستعمل على تعزيز الهدنة مع إسرائيل. وقد تكون مستعدة، كما كرر هنية بعد إنتهاء القتال، على الأخذ بالإعتبار إتفاقيات السلطة الفلسطينية السابقة مع إسرائيل للقبول بحل الدولتين على أساس حدود 1967 والتوصل الى هدنة 10 سنوات مع إسرائيل، قد يتم خلالها حل الصراع. وعلى كل حال، لم تظهر حماس أية إشارة عن التسليم علناً بالمطالب الرئيسة للمجتمع الدولي، وهو إعترافها بحق إسرائيل بالوجود.

ومع الإحتمال المتدني بأن تتمكن الضفة الغربية من النجاح في إعادة تثبيت نفسها كمركز الثقل للسياسية الفلسطينية، فإنّ المجتمع الدولي قد يكون مواجهاً بخيار شديد. فمن جهة، يمكنه تعديل سياسته لتتوافق والوضع الجديد القائم الذي تحقق من خلال العنف، قبول حماس كفاعل لا يمكن تجنبه في المعادلة الفلسطينية– الإسرائيلية، أو يمكنه القيام بزيادة دعمه النصفي لعباس لتوفير قوة موازنة حقيقية مقابل حماس– والمحافظة بذلك على الأمل الضئيل بدولة فلسطينية حية.

على كل حال، إنّ الخطر يكمن بأنّ الفشل المستمر لكل الأفرقاء لجهة التوصل الى تحقيق حل ما سوف يعطي العسكرة الجهادية مجالاً للنمو.

Research Services Group
www.ipileb.com